



إلى السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تماطل الجماعة الترابية "الدار الحمراء" بإقليم صفرو في معالجة ملف ربط العشرات من المساكن بالشبكة الكهربائية

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعتبر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والولوج إلى المرافق العمومية الأساسية من صميم الواجبات الملقة على عاتق الجماعات الترابية، وذلك تنزيلاً لمضامين دستور المملكة لسنة 2011، لاسيما الفصول التي تؤكد على تيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات من الخدمات العمومية في إطار من المساواة.

غير أن ساكنة دوار بني امرورة بجماعة الدار الحمراء (إقليم صفرو)، لا تزال تعيش وضعاً استثنائياً يتسم بالهشاشة نتيجة غياب الربط الكهربائي لعشرات المساكن وهو ما يفاقم معاناة هذه الأسر في منطقة جبلية صعبة التضاريس، ويؤثر سلباً على ظروف تدرس الأطفال والتنمية المحلية. وبالرغم من المبادرات التي قامت بها "جمعية راس الواد للماء والتنمية" بمراسلة رئيسة الجماعة (بتاريخ 19 نونبر 2025 تحت رقم سجل 173) قصد إحالة طلب إجراء دراسة تقنية إلى المكتب الوطني للكهرباء لتحديد تكلفة المشروع للتمكن من طلب التمويلات، إلا أن الملف لا يزال يراوح مكانه دون استجابة فعلية، مما يعد إخلالاً بالمادة 78 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، والتي تنيط بالمنطقة اختصاصات ذاتية في إحداث وتدير المرافق والتجهيزات العمومية المحلية.

إن الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة يفرض اليوم تبني مقاربة العدالة المجالية، ورفع الحيف عن المناطق الجبلية كجزء من عملية جبر الضرر المجالي الذي لحق بجماعة الدار الحمراء لسنوات نتيجة نقص التجهيزات الأساسية.

لذا، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة:

- ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها مصالح وزارة الداخلية لدفع الجماعة المعنية للقيام بمهامها القانونية وإحالة طلب الدراسة للمكتب المختص؟
- هل ستعمل وزارتكم على الالتفات إلى هذه الجماعة الترابية الفقيرة والمعزولة في منطقة جبلية من برامج التنمية المندمجة بما يضمن الإنصاف السوسيو مجالي لهؤلاء المواطنين، ويشجع على استقرارهم؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد

